المحاضرة الثانية

أولاً : التغير و التغيير الاجتماعي في المجتمع السعودي

إن الفارق بين مصطلحي التغير الاجتماعي و التغيير الاجتماعي يتمثل في مدى تدخل الإنسان في عملية التغير

فكلما تدخل الإنسان لإحداث التغير أطلق على هذه العملية تغييراً ، و عادة يكون التغيير مخططاً ، و يسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يقوم على التحديد الواقعي و المثالي لاحتياجات المجتمع ، و التنمية الاجتماعية عملية من عمليات التغيير الاجتماعي المخططة و المبرمجة لإحداث تغيرات في الأنساق التربوية و الأسرية و البيئية و التنظيمية و الثقافية .

أما التغير الاجتماعي

فإنه يحدث تلقائياً نتيجة تأثير خدمات و برامج أحدثها الإنسان في واقعه الاجتماعي ، و حينئذ يكون تغير الظاهرة بطريقة تلقائية ليس مقصوداً بفعل الإنسان و تدخله لإحداث هذا التغير . و على هذا الأساس فإن مصطلح " التغير الاجتماعي "يعبر عن الاتجاه الذي تتبعه الظاهرة الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي في تطورها بطريقة تلقائية ، إما بتقهقرها أو تقدمها تبعاً للعوامل التي تتأثر بها داخل أو خارج البناء الاجتماعي .

هذه العوامل تكون غير موجهة في إصابة الظاهرة بالقوة أو الضعف أثناء وجودها في الواقع الاجتماعي ، فمثلاً ظاهرة الجريمة يزداد معدل ارتكابها في المجتمع بسبب التوسع في استقدام الأيدي العاملة الأجنبية ، و ظاهرة الجنوح عند الأحداث تزداد بسبب خروج المرأة للعمل خارج المنزل ، فيلاحظ من ذلك أن ظاهرة الجريمة أو الجنوح تأثرت بعوامل غير موجهة لها ، و هذا التحول الذي طرأ على معدلها يعد تغيراً لأنه كان تلقائياً .

إن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي بدأت في المجتمع السعودي منذ عام (١٣٩٠هـ) تعد برامج مخططة لأنها تركز على التغيير في الجوانب المادية للفرد السعودي ، و بنفس الوقت تحاول المحافظة على الجوانب الثقافية و المعنوية للمجتمع ، لذلك كان منهجها و مبدؤها يتجليان في استناد أهدافها المادية و الاجتماعية إلى المبادئ و القيم الإسلامية و التراث الثقافي للمجتمع السعودي ، لذلك فقد قررت سياسة وزارة التخطيط في جميع الخطط التنموية التي نفذت مبدأ رئيساً ثابتاً في برامجها يتمثل في " التزام الدولة و تمسكها بمبادئ الشريعة الإسلامية و الحفاظ على التقاليد و القيم الثقافية و الأخلاقية المرتبطة بها " .

لذلك قامت سياسة المجتمع في فترة التغيير الاجتماعي بدور المحافظ على المعايير الدينية و الاجتماعية و نقلها من جيل إلى جيل ، و إحاطتها بسياج من الضبط الاجتماعي يمنع العدوان عليها أو الاستخفاف بها أو المناقشة في صلاحيتها ، و تشمل المعايير الاجتماعية عدداً هائلاً من نتائج تفاعل المجتمع في ماضيه و حاضره ، فهي تشمل التعاليم الدينية و المعايير الخلقية و القيم الاجتماعية و الأعراف و العادات و التقاليد .

و تحدد المعايير الاجتماعية علاقة الأفراد بعضهم ببعض ، ما هو صحيح أو خطأ ، و ما هو جائز أو غير جائز ، و ما هو مباح أو محرم ، كالنظر مثلاً لبر الوالدين و صلة الأرحام و قيمة الحجاب و الشرف و التضحية و الإيثار و قيمة التكافل الاجتماعي و احترام كبار السن ، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ...

و المجتمع السعودي عندما اعتمد في سياسية التغيير على برامج حكومية موجهة تضفي و تثبت صفة الشرعية على المعايير و القيم الدينية و الاجتماعية السائدة في المجتمع ترسخ العقيدة و تبعد الأفراد من صراع القيم الروحية التي تنقص من قيمة الدين

و تقلل من فعاليته في حل المشكلات الاجتماعية ، فأصبح الدين الإسلامي محركاً فعالاً لطاقات البشر و ضرورة محتمة لتدعيم التقدم المادي .

و على هذا الأساس فإن سياسة التخطيط و التغيير الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية قد تدخلت تدخلاً واعياً و مخططاً محاولة لتحقيق التوازن الكافي بين سياسة " النوافذ المفتوحة " على الفكر العالمي المادي بشتى صوره من جهة ، و بين سياسة " التنمية الأخلاقية " المرتكزة على حماية و تدعيم القيم الدينية و الأخلاقية داخل البناء الاجتماعي للمجتمع السعودي .

و لهذا حدث التغير التلقائي في المجتمع في معظم الأحوال من الداخل بسبب صلابة الإطار الثقافي المحلي في مواجهة التيارات الخارجية ، و لكن الموضوعية العلمية تقتضي الاعتراف بوجود تأثير على درجة ما من العمق لوسائل الإعلام الأجنبي و الاحتكاك الثقافي بالمجتمعات الأجنبية على الأفكار و الآداب الدينية و الاجتماعية على مستوى الفرد و الأسرة ، لكنها ليست عميقة إلى الحد الذي يدعو إلى التشاؤم أو الاستسلام .

و يبدو أن سياسة المجتمع في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية قد منحت التغير الاجتماعي سمات و خصائص معينة خاصه في مصدره و اتجاهه و حركته ؛

فقد تبين أن أهم خصائص و مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي تنحصر بالأبعاد التالية :

١- لقد كان مصدر التغير في المجتمع السعودي داخلياً – أي من تفاعل الأفراد داخل البناء الاجتماعي للمجتمع – التحول في مراكزهم و مكاناتهم الاجتماعية ، بمعنى أنه يحدث من الآثار غير المباشرة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على الأعضاء داخل النسق الاجتماعي ، فمثلاً التغير في قوامة و سلطة رب الأسرة ظهر كنتيجة ارتفاع مركز الزوجة و مركز الأبناء بسبب استقلال الزوجة و الأبناء اقتصادياً عن الآباء ، و انخاف سلطة المدرس في النسق التربوي ظهر نتيجة لتفوق المكانة الاجتماعية و الاقتصادية لبعض الطلاب على مكانة مدرسيهم ، و هذا النمط من التغير يعرف في الدراسات الاجتماعية بالتغير التفاعلي .

و يرى هذا الاتجاه عند دراسته للظواهر الاجتماعية في المجتمع أن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد تكون في حالة تداخل السلوك أكثر منها في حالة من التوازن ، و يركز هذا الاتجاه على أن التغير بالفعل الاجتماعي من داخل النسق الاجتماعي و ينشأ من تفاعل الأفراد فيما بينهم و ذلك بسبب التغير في المراكز و المكانات الاجتماعية للأفراد نتيجة لآثار برامج التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، مما يترتب عليه عملية عدم استقرار الأدوار الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي ، و السمة الأساسية لهذا النمط من التغير أنه يحدث في ظل القيم و المعايير الرئيسة في المجتمع ، فمثلاً قد ترتفع مراكز الأبناء و تزداد سلطاتهم في الأسرة ، لكن ثقافة المجتمع التي منحتها الدولة صفة الشرعية في برامجها الاجتماعية و التربوية تحد من حدوث عقوق الوالدين و التمرد عليهما .

٢- و قد يكون التغير من داخل البناء الاجتماعي و لكن لا يكون تفاعلياً في ظل القيم و المعايير الشرعية ، بل قد يكون في بعض الأحيان صراعياً يقوم على فكرة الصراع و فكرة التعارض بين قوة التحضر و قوة المعايير الثقافية (الدينية و الاجتماعية) .

و من أمثلة ذلك صراع الأجيال الذي حدث في المجتمع السعودي من آثار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فقد دعا ارتفاع مراكز الأبناء بسبب استقلالهم المادي عن آبائهم إلى صراع القيم بين الأجيال الشابة و الأجيال التقليدية حول السلطة في المنزل الذي ترتب عليه استقلال بالمسكن و الابتعاد عن الإقامة مع الوالدين . أو قد تحدث التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة التحرر من القيود التي يفرضها الرجل و عدم الاعتراف بقوامته و قيادته للأسرة بشكل تام .

٣- و في الوقت ذاته قد يكون الصراع داخلياً بشكل مباشر و لكنه ثقافي ، فيكون هناك مواجهة بين ثقافة المجتمع (المعايير الدينية و الاجتماعية) و قيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها سياسة المجتمع ، فقد تصطدم أهداف البرامج التنموية مع قيم و معايير اجتماعية رئيسة مرتبطة بقوة ثقافة المجتمع ،

و من أمثلة ذلك ما كان من معارضة بعض المجتمعات السعودية في السنوات الأولى لخطط التنمية لبرامج تعليم المرأة خوفاً من تدنيس قيمة الشرف العائلي الذي يتعلق كثيراً بسمعة و سيرة المرأة ، و كذلك عندما وقف بعض المجتمعات السعودية موقفاً سلبياً في بداية البث التلفزيوني و ظنته مخالفاً لقيم دينية و اجتماعية .

و غالباً عندما يكون هناك حتمية للصراع بين قيم المجتمع و قيم المجتمع و قيم التنمية فإن التغير في ضوء افتراضات النظرية الصراعية يسير في اتجاه (جدلي) أي من الحالة إلى نقيضها ، ، ثم تحول نحو التآلف بين الحالة الأولى و الثانية ، ثم الاتجاه نحو نقيضها (أي التحول من حالة "أ") إلى وضع مناقض و هي (حالة "ب") ثم الوصول إلى وضع التآلف بين الحالتين (أ- ب) ثم التحول إلى وضع معاكس لهما و هو حالة (ب – أ) و هكذا.

فمثلاً ظاهرة السكن مع العائلة بعد الزواج في المجتمع السعودي ، طرأ عليها تغير صراعي جدلي ، فقد كان الآباء يمنعون استقلال الأبناء في مساكن خاصة بهم بعد زواجهم ، باعتبار أن سكن زوجة الابن في البيت الأبوي هو من حقوق الوالدين في الفترة المستقرة السابقة (قبل البدء بتنفيذ خطط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ١٣٩٠ هـ) (و هذه حالة أ) و في السنوات الأولى من مرحلة التغيير الاجتماعي حدث النقيض

، فأصبح اتجاه الأبناء هو الاستقلال عن مسكن الآباء بعد الزواج باعتبار أن الاستقلال بسكن عن البيت الأبوي من حقوق الابن و الزوجة وغالباً ما يكون شرطاً لإتمام الزواج (وهذه حالة "ب") . و عندما استقر المجتمع نسبياً و انتهت مرحلة الحضانة الاجتماعية التي تتبع مباشرة بداية فترة التغيير ؛ أصبح هناك عودة من أفراد المجتمع نحو مشاركة العائلة بالسكن بعد الزواج ، و لكن ليس مماثلة للحالة (أ) بل إنها مزيج بين الحالتين (أ – ب) و هي مثل أن يشترك الأشقاء في بناء مساكن مجاورة للوالدين ، أو تصميم منزل للعائلة يتسع لأكثر من أسرة تعيش في استقلال عن الأخرى ، أو يعهد البعض الآباء إلى شراء أرض ذات مساحة واسعة و يمنح الأبناء عند زواجهم جزءاً منها لبناء مسكن ليصبح مجاوراً للبيت الأبوي .

و نسوق مثالاً آخر ، فقد طرأ على تعليم الفتاة في المجتمع السعودي تغير صراعي جدلي ، فكانت بداية المجتمع معارضة لتعليم الفتاة حتى أن التعليم للفتاة يعوق زواجها باعتبارها فتاة متحررة خرجت على القيم الاجتماعية (و هذه حالة "أ") ، تم تحول الأمر نقيضاً لهذه الحالة إلى انفتاح و إقبال متزايد من المجتمع ، و دفع بناتهم للحصول على الشهادات العلمية المتقدمة ، و أصبح عدم تعليم الفتاة عائقاً لزواجها بسبب عدم قبولها من الذكور الذين يرغبون بزوجات متعلمات (و هذه حالة "ب") ، و عندما استقر المجتمع نسبياً أصبح هناك تآلف بين الحالتين ، فأصبح كثير من أفراد المجتمع يرغبون في تعليم الفتاة و لكن إلى مستوى علمي معين ، و كذلك توجيهها نحو تخصصات علمية محددة .

و بشكل عام تظهر و تنتشر التغيرات الصراعية الجدلية في البناء الاجتماعي و الثقافي للمجتمع السعودي كالنظر مثلا لموقف أفراد المجتمع من ظاهرة البث التلفزيوني أو موقفهم من زواج الأقارب و مجاورتهم ، أو موقفهم من الالتحاق ببعض المهن و الوظائف ... و غير ذلك .

٤ - و من ناحية أخرى فإن إضفاء صفة الشرعية و الحماية للجوانب الثقافية المعنوية في سياسة التغيير الاجتماعي أبرزت حقيقة بالغة الأهمية و هي حدوث " هوة ثقافية " بسبب التغير في العناصر المادية للمجتمع و ثبات الجوانب الثقافية المعنوية أو تغيرها بنسبة أقل من تغير الجوانب المادية ، و معنى ذلك حدوث تخلف ثقافي كلما حدث تغير مادي .

و تفسير ذلك أن المجتمع السعودي ممثل في الحكومة عندما اعتمد في سياسة التغيير على مبدأ إضفاء صفة الشرعية و المحافظة على القيم الدينية و المعايير الاجتماعية للمجتمع السعودي ، لا يمكنه بأي حال من الأحوال فصل النماذج الروحية و الأخلاقية المقبولة عن بعض العناصر الثقافية المعنوية الشائعة في المجتمع ، كالتقاليد و العادات و الاتجاهات الفكرية و المعتقدات الشعبية ، فلا يمكن تثبيت عناصر معينة من الثقافة ، باعتبار أن الثقافة كل لا يتجزأ، و التفاعل و التداخل موجود بين قيمها الدينية و التقاليد و العادات الاجتماعية و المعايير و العرف الاجتماعي .

و لهذا تنشأ " الهوة الثقافية " من جراء بقاء كثير من القيم و المعايير الثقافية بدون تغيير ، أو تغيرها ببطء لا يتلاءم مع سرعة تغير الجوانب المادية في المجتمع .

فمثلاً احترام قيمة الوقت في مؤسسات المجتمع الحديثة كتنظيم المستشفيات بالمواعيد و تنظيم مواعيد إقلاع رحلات الطيران ، و التحديد بدقة أوقات حضور و انصراف الموظفين في المؤسسات و الشركات ؛ قد لا يتلاءم مع سلوكيات كثير من أفراد المجتمع التي تعودت على التعامل مع الوقت بحرية و بدون ضوابط ، و هذا مما يعيق تكيف أفراد المجتمع مع برامج التنمية ، فنجد من الكثيرين يعرضون عن العمل في مؤسسات القطاع الخاص بسبب صعوبة الالتزام بأوقات الدوام ، و بعضهم يعزف عن التعامل مع المستشفيات التي تتطلب دقة في المواعيد مع الأطباء فينصرف إلى الطب الشعبي الي يقبله في كل وقت .

و قد يحدث بسبب الهوة الثقافية في المجتمع تضارب بين الاتجاهات التقليدية و الاتجاهات الجدية ، فمثلاً يحصل الجمهور على الخدمة المتميزة في المؤسسات الحكومية حسب مكاناتهم و علاقاتهم الاجتماعية دون مراعاة لأخلاقيات و مسؤوليات الوظيفة من قِبَل الموظفين ، كذلك يمكن أن يترتب على ظاهرة الهوة الثقافية في المجتمع عدم توفر القيم الفنية الحديثة عند الفرد و التي تتلاءم مع الممتلكات المادية كالسيارة و الثلاجة أو الفرن ، فيكون تعاملهم مع هذه الماديات بطريقة عشوائية و بقيم تقليدية مماثلة لما كانوا يستخدمونه مع الماديات التقليدية السابقة التي تؤدي نفس الغرض و هكذا ...

ثانيًا : نقطة الصفر في المجتمع السعودي ZERO POINT

و هي تلك النقطة التي يفترضها الباحث بداية لتغير اجتماعي في المجتمع المعني ، أي التي تفصل بين مرحلة سابقة على التغير و بين مرحلة التغير ، و منها أيضاً يبدأ قياس التغيرات الاجتماعية في المجتمعات التي خضعت لعوامل التغير ، كاتصال المجتمعات البدائية بالثقافة الغربية في حركات الاستعمار الأوربي ، كما فعل (جود فري ومونيكا ويلسون) (G. and M. Wilson) في دراستهما للمجتمعات البدائية في شرق أفريقيا (فؤاد إسماعيل ١٩٨٣ : ٤٢) .

إن افتراض نقطة صفر للمقارنة بين فترة سابقة على التغير و فترة التغير في مجتمع معين تقتضي اتباع طرق منهجية مختلفة في الحالتين ، ففي دراسة المجتمع في حالة الاستقرار (أي فيما قبل التغير) يستخدم الباحث المدونات و الوثائق التاريخية ، و يعتمد على جوانب من الفولكلور كالأدب الشعبي من قصص و أساطير و أمثال جارية ، كما يعتمد على ذاكرة المسنين ، و في هذه الحالة تتجه الدراسة نحو ثقافة المجتمع منهجاً و موضوعاً استناداً إلى أن الثقافة يمكن أن تعيش من خلال المصادر أجيالاً بعد الأجيال التي أنشأتها و صاغتها ، أما في دراسة المجتمع في فترة التغير فيعتمد الباحث على الملاحظة و الوقائع الإحصائية .

و لكن هل هناك أساس تاريخي يستند إليه الباحث لتحديد نقطة الصفر .. أم أنها نقطة يفترضها الباحث بطريقة اعتبارية أكثر منها موضوعية ؟ لقد رأت (لوسي مير) أن نقطة الصفر هي تحول تاريخي يتحدد بدخول عوامل مؤثرة في المجتمع المعني ، و تبناها آخرون مثل دويب على هذا النحو المذكور فأشار في الدراسة التي أجراها على قرية شاميريت في الهند إلى اتخاذ

عام (١٩٤٨) نقطة الصفر إذ قسمت البلاد إلى جزأين هما الهند و باكستان ، أي أن ذلك العام هو حدث تاريخي ابتدأت عنده التغيرات الاجتماعية .

و بالمثل جعل كل من (جودفري و مونيكا ولسون) اتصال المجتمعات البدائية في شرقي أفريقيا بالثقافة الأوروبية عند الاستعمار نقطة الصفر التي ابتدأت منها التغيرات في هذه المجتمعات ،

مما يضفي على نقطة الصفر ثوباً تاريخياً يجعلها أساساً صالحاً للتمييز بين مرحلتين من مراحل الوجود الاجتماعي تتضمنان تعارضاً ثقافياً و اجتماعياً في رأي جودفري و زوجته .

لذلك رأت (لوسي مير) أنه لدراسة أسباب التغير في مجتمع ما ، يجب أن نشخص فوراً نقطة بدئه ، الأمر الذي نزع إليه بعض الباحثين الذين درسوا التغير الاجتماعي بعد حدث تاريخي تعرضت له المجتمعات التقليدية بواسطة الاحتكاك بثقافات أرقى ، أو عن طريق تنفيذ مشروعات اقتصادية و تعليمية و اجتماعية ، أو بإدخال اصلاحات إدارية تنظيمية ، كما في المجتمعات القروية التي تتأثر بالمدينة و السلطات المركزية في العواصم ، و ذلك ما نراه في دراسات رد فيلد و يانج في قرى كوم المكسيكية و تايتو الصينية ، أو في دراسات عربية كما عند حامد عمار في دراسته للتغير الاجتماعي في قرية سلوا بأسوان ، أو عند عاطف غيث في دراسته للمجتمع القروي المتغير في قرى هلا و قيطون و كفر الشيخ .

و رغم ما تحاوله هذه الدراسات و غيرها من تحديد نقطة بدء تاريخي للتغيرات الثقافية و الاجتماعية في هذه المجتمعات ، إلا أنها لا تحدد بالدقة بداية محددة لهذه التغيرات ، كما أنها لا تفصل فصلاً تاماً بين مرحلتي الوجود الاجتماعية المستقرة و المتغيرة ، و هو ما يجعلها نقطة اعتبارية افترضت على طريق التطور الاجتماعي .

و لذا قد يختلف تقدير الحوادث التاريخية من باحث إلى آخر بوصفها عوامل مسؤولة عن أنواع معينة في التغير ، بالإضافة إلى صعوبة تحديد الوقت الذي استجاب فيه المجتمع لهذه العوامل رضاً أو قسراً ، ذلك أن ما بين وقوع المؤثرات المختلفة و وقوع الاستجابة فترة حضانة اجتماعية ، و فيها إما أن يتقبل المجتمع عوامل التغير ، و إما أن يلفظها تبعاً لمدى توافقها مع البيئة الداخلية فيه ، و لهذا يصعب على الباحث أن يحدد بالضبط البداية التاريخية الفعلية للتغير ،

و كل ما يستطيعه هو أن ينسب التغير الاجتماعي لبدايات أو نهايات عامة لتميز مراحل معينة من التغير بطريقة تقريبية ، و تؤكد ريتشاردز ذلك بقولها " إنه من الصعب إقامة أساس تاريخي لتحديد نقطة الصفر التي تبدأ منها في قياس تقدير العوامل التي أثرت في المجتمع محل الدراسة " .

و هكذا فإن نقطة الصفر لا يمكن إلا أن تكون بداية اعتبارية حددت بطريقة ذاتية بوصفها علامة مميزة على طريق التطور الاجتماعي في مجتمع ما .

و عندما نحدد نقطة الصفر للمجتمع السعودي بوصفها بداية اعتبارية للتغير الاجتماعي ؛ فإننا نتبع ما نزع إليه بعض الباحثين أمثال (ردفيلد و يانج) الذين درسوا التغير الاجتماعي بعد أحداث تاريخية تعرضت له المجتمعات التقليدية ن يمكن أن يكون هذا الحدث متمثلاً في تنفيذ مشروعات اقتصادية و تعليمية و اجتماعية و إصلاحات إدارية و تنظيمية مدخلة .

و بذلك نعد نقطة الصفر للتغير في " المجتمع السعودي " بداية تنفيذ برامج و خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة عام (١٣٩٠ هـ) ، و بذلك يكون عام (١٣٩٠ هـ) نقطة صفر تفصل بين فترتين متعارضتين و غير متماثلتين ، حيث يفصل ذلك التاريخ بين مرحلة سابقة على التغير و مرحلة التغير .

ثالثًا : الفترة المستقرة و الفترة المتغيرة في المجتمع السعودي

الفترة المستقرة	الفترة المتغيرة
نقصد بالفترة المستقرة في هذا الكتاب المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع السعودي قبل نقطة الصفر عام (١٣٩٠ هـ) أي قبل بداية عملية التغيير الاجتماعي .	أما الفترة المتغيرة فنقصد بها المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع بعد نقطة الصفر أثناء عملية التغيير الاجتماعي .

و يبدو واضحاً استخدام هذين المفهومين في الدراسات الاجتماعية و الأنثروبولوجية عند دراسة الباحثين التغير الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية .

فقد أشار (روبرت ردفيلد) إلى أن الفترة السابقة على التغير و التي نطلق عليها في البحث فترة الاستقرار لها خصائص تنطبق على المجتمع المحلي الصغير ، و أن الأشخاص يشعرون بالانتماء الشديد للمجتمع ، كما يتميز المجتمع بالصغر أذ يكون المجتمع وحدة مستقلة للملاحظة المباشرة ، كما يتميز المجتمع بالتجانس و هو تشابه نشاط الأفراد على أساس الجنس و الطبقات ، فضلاً عما يتميز به المجتمع من الاكتفاء الذاتي و هو أن جميع أنواع النشاط الاقتصادي و الاجتماعي تستغرق كل حياة الفرد و الجماعة داخل المجتمع دون حاجة إلى الخارج .

و يعد (دور كايم) أبرز من أعطى خصائص مميزة لهاتين الفترتين على أساس تقسيم العمل ، إذ ذكر أن المجتمع عندما يعتمد على نفسه في الإنتاج ، و يتشابه إنتاج الأفراد فيه ؛ فإن المجتمع يقوم على التضامن الآلي ، و هذا ما تتميز به المجتمعات التقليدية في الفترة المستقرة .

و عندما يعتمد المجتمع على المجتمعات الأخرى في الإنتاج و يتميز داخلياً بتقسيم العمل ؛ فإنه يقوم على التضامن العضوي ، و هذا ما يظهر دائماً في الفترة المتغيرة عند انتقال المجتمعات من البساطة و التقليد إلى التحضر و التحديث . الفترة المستقرة و الفترة المتغيرة

وعندما تُذكر " الفترة المستقرة " في هذا الكتاب فإنها تعني المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع منذ توحيد كيان المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١ هـ إلى نقطة الصفر عام (١٣٩٠ هـ و تعبر هذه الفترة عن استقرار في أنساق البناء الاجتماعي و ارتباطها بالبيئة و الثقافة السائدة .

و حينما تُذكر " الفترة المتغيرة " في هذا الكتاب فإنها تشير إلى المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع السعودي من نقطة الصفر عام (١٣٩٠هـ) (و هي بداية خطط التنمية) إلى هذه الفترة المعاصرة ، و تعبر هذه الفترة عن إحداث تغيير مقصود في أنساق البناء الاجتماعي و ثقافة المجتمع .

أسئلة المحاضرة الثانية

س١: (أن سياسة المجتمع السعودي في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية قد منحت التغير الاجتماعي سمات و خصائص معينة خاصه في مصدره و اتجاهه و حركته)

تحدثي / تحدث بالتفصـــيل عن أهم خصـــائص و مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي.

س٢: اشرح / اشرحى الفارق بين مصطلحي التغير الاجتماعي و التغيير الاجتماعي.

الاجابات:

اجابة السؤال الاول: يبدو أن سياسة المجتمع في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية قد منحت التغير الاجتماعي سمات و خصائص معينة خاصه في مصدره و اتجاهه و حركته ؛ فقد تبين أن أهم خصائص و مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي تنحصر بالأبعاد التالية.

١- لقد كان مصدر التغير في المجتمع السعودي داخلياً – أي من تفاعل الأفراد داخل البناء الاجتماعي للمجتمع – التحول في مراكزهم و مكاناتهم الاجتماعية ، بمعنى أنه يحدث من الآثار غير المباشرة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على الأعضاء داخل النسق الاجتماعي ، فمثلاً التغير في قوامة و سلطة رب الأسرة ظهر كنتيجة ارتفاع مركز الزوجة و مركز الأبناء بسبب استقلال الزوجة و الأبناء اقتصادياً عن الآباء ، و انخفاض سلطة المدرس في النسق التربوي ظهر نتيجة لتفوق المكانة الاجتماعية و الاقتصادية لبعض الطلاب على مكانة مدرسيهم ، و هذا النمط من التغير يعرف في الدراسات الاجتماعية بالتغير التفاعلي.

٢- و قد يكون التغير من داخل البناء الاجتماعي و لكن لا يكون تفاعلياً في ظل القيم و المعايير الشرعية ، بل قد يكون في بعض الأحيان صراعياً يقوم على فكرة الصراع و فكرة التعارض بين قوة التحضر و قوة المعايير الثقافية (الدينية و الاجتماعية) .و من أمثلة ذلك صراع الأجيال الذي حدث في المجتمع السعودي من آثار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فقد دعا ارتفاع مراكز الأبناء بسبب استقلالهم المادي عن آبائهم إلى صراع القيم بين الأجيال الشابة و الأجيال التقليدية حول السلطة في المنزل الذي ترتب عليه استقلال بالمسكن و الابتعاد عن الإقامة مع الوالدين . أو قد تحدث التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة التحرر من القيود التي يفرضها الرجل و عدم الاعتراف بقوامته و قيادته للأسرة بشكل تام .

٣- و في الوقت ذاته قد يكون الصراع داخلياً بشكل مباشر و لكنه ثقافي ، فيكون هناك مواجهة بين ثقافة المجتمع (المعايير الدينية و الاجتماعية) و قيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها سياسة المجتمع ، فقد تصطدم أهداف البرامج التنموية مع قيم و معايير اجتماعية رئيسة مرتبطة بقوة ثقافة المجتمع ، و من أمثلة ذلك ما كان من معارضة بعض المجتمعات السعودية في السنوات الأولى لخطط التنمية لبرامج تعليم المرأة خوفاً من تدنيس قيمة الشرف العائلي الذي يتعلق كثيراً بسمعة و سيرة المرأة ، و كذلك عندما وقف بعض المجتمعات السعودية موقفاً سلبياً في بداية البث التلفزيوني و ظنته مخالفاً لقيم دينية و اجتماعية .

٤ - و من ناحية أخرى فإن إضفاء صفة الشرعية و الحماية للجوانب الثقافية المعنوية في سياسة التغيير الاجتماعي أبرزت حقيقة بالغة الأهمية و هي حدوث " هوة ثقافية " بسبب التغير في العناصر المادية للمجتمع و ثبات الجوانب الثقافية المعنوية أو تغيرها بنسبة أقل من تغير الجوانب المادية ، و معنى ذلك حدوث تخلف ثقافي كلما حدث تغير مادي. و تفسير ذلك أن المجتمع السعودي ممثل في الحكومة عندما اعتمد في سياسة التغيير على مبدأ إضفاء صفة الشرعية و المحافظة على القيم

الدينية و المعايير الاجتماعية للمجتمع السعودي ، لا يمكنه بأي حال من الأحوال فصل النماذج الروحية و الأخلاقية المقبولة عن بعض العناصر الثقافية المعنوية الشائعة في المجتمع ، كالتقاليد و العادات و الاتجاهات الفكرية و المعتقدات الشعبية ، فلا يمكن تثبيت عناصر معينة من الثقافة ، باعتبار أن الثقافة كل لا يتجزأ، و التفاعل و التداخل موجود بين قيمها الدينية و التقاليد و العادات الاجتماعية و المعايير و العرف الاجتماعي

الاجابة للسؤال الثاني ::: _____

إن الفارق بين مصطلحي التغير الاجتماعي و التغيير الاجتماعي يتمثل في مدى تدخل الإنسان في عملية التغير.فكلما تدخل الإنسان لإحداث التغير أطلق على هذه العملية تغييراً ، و عادة يكون التغيير مخططاً ، و يسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يقوم على التحديد الواقعي و المثالي لاحتياجات المجتمع ، و التنمية الاجتماعية عملية من عمليات التغيير الاجتماعي المخططة و المبرمجة لإحداث تغيرات في الأنساق التربوية و الأسرية و البيئية و التنظيمية و الثقافية.

أما التغير الاجتماعي:: فإنه يحدث تلقائياً نتيجة تأثير خدمات و برامج أحدثها الإنسان في واقعه الاجتماعي ، و حينئذ يكون تغير الظاهرة بطريقة تلقائية ليس مقصوداً بفعل الإنسان و تدخله لإحداث هذا التغير . و على هذا الأساس فإن مصطلح " التغير الاجتماعي "يعبر عن الاتجاه الذي تتبعه الظاهرة الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي في تطورها بطريقة تلقائية ، إما بتقهقرها أو تقدمها تبعاً للعوامل التي تتأثر بها داخل أو خارج البناء الاجتماعي.

هذه العوامل تكون غير موجهة في إصابة الظاهرة بالقوة أو الضعف أثناء وجودها في الواقع الاجتماعي ، فمثلاً ظاهرة الجريمة يزداد معدل ارتكابها في المجتمع بسبب التوسع في استقدام الأيدي العاملة الأجنبية ، و ظاهرة الجنوح عند الأحداث تزداد بسبب خروج المرأة للعمل خارج المنزل ، فيلاحظ من ذلك أن ظاهرة الجريمة أو الجنوح تأثرت بعوامل غير موجهة لها ، و هذا التحول الذي طرأ على معدلها يعد تغيراً لأنه كان تلقائياً .

اعداد : ابونايف ٩٩٩ / تنسيق: mona-2